

* خليل شاهين

ملهاة سياسية بين استحقاق

"دبلوماسية الرسائل" و"استحقاق أيلول" المقبل

تناقش هذه المقالة "الاستحقاقات" الرسمية الفلسطينية المتتالية، من "استحقاق أيلول" إلى "دبلوماسية الرسائل". ويجادل كاتب المقالة في أن ثمة "استحقاقات" جديدة على الدوام لكنها لا تمس خمسة "ثوابت" رسمية فلسطينية مثل المفاوضات والتنسيق الأمني وغيرها، الأمر الذي يجعل الثمن الذي يدفعه الفلسطينيون جرّاء هذه المراوحة في المكان باهظاً.

الفلسطيني والإسرائيلي إزاء "دبلوماسية الرسائل"، الاختلال الفادح في ميزان القوى القائم على الأرض وداخل غرف المفاوضات، إذ تتحول رسالة الضحية لجلادها إلى شكوى واستجداء للرحمة في صراع يدور على الوجود والبقاء ولا يمارس فيه الجلاد أي نوع من الرحمة. وهو يصبح كذلك، لأن الطرف الأقوى في معادلة الصراع والتفاوض القائمة حالياً لا يؤمن أصلاً بفكرة الانسحاب وإنهاء الاحتلال. وفي الواقع، ليس هناك ما يدفعه، أو يجبره، حتى الآن، على تغيير سياسته المستمدة من هذا الإيمان.

لم يصمد طويلاً الإيحاء الساذج الذي صوّر رسالة الرئيس محمود عباس إلى رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو كأخر

كان لإسرائيل اليد الطولى في تطويع "دبلوماسية الرسائل" لمصلحتها، حتى من حيث تحديد توقيت تسليم كل جانب رسالته، بصرف النظر عن مضمونها وأهدافها؛ ولذلك قصة أخرى أشد وقعاً من حيث توظيف هذه الدبلوماسية في خدمة ائتلاف حكومي إسرائيلي بات يحظى بالمنعة والاستقرار أكثر من أي وقت مضى.

مفارقة في اتجاه مضاد لما بدا في الخطاب الرسمي الفلسطيني محاولة لاستعادة زمام المبادرة التفاوضية عبر دبلوماسية "حشر" الطرف الآخر في زاوية تحمّل المسؤولية عن فشل عقدين من المفاوضات، من خلال "رسالة" فلسطينية تم الإيحاء الساذج بأنها بمثابة الطلقة الأخيرة لإنقاذ ما بات يُعرف باسم "حل الدولتين".

وفي سياق ذلك، عكس كل من السلوكيين

* صحافي فلسطيني.

وإن الخيارات الفلسطينية كلها مطروحة،
"باستثناء حل السلطة الوطنية أو سحب
الاعتراف بإسرائيل".^٣

ثالثاً: المقاومة والانتفاضة

بأشكالهما كافة

على الرغم من عدم وجود جديد في
استبعاد خيار المقاومة المسلحة، فإن خيار
توسيع نطاق المقاومة الشعبية، وصولاً إلى
انتفاضة سلمية، بات يُستخدم كفرازة يجري
ربطها بالفلتان الأمني، مع منع وصول أي
مسيرة سلمية إلى مناطق الاحتكاك مع قوات
الاحتلال "حفاظاً على حياة الفلسطينيين".
وبذلك، أضيف توسيع وتأطير المقاومة
الشعبية إلى قائمة الخيارات المستبعدة،
إذ قال عباس: "ما دمت رئيساً للسلطة
الفلسطينية، لن أسمح أبداً باندلاع انتفاضة
جديدة، مهما كان شكلها.. أمّا الذين يتحدثون
عن المقاومة، والانتفاضات المسلحة،
فليفعلوا ذلك بعيداً عن الشعب الفلسطيني".
وذهب إلى أبعد من ذلك باستبعاده أن تشهد
الضفة الغربية حراكاً اجتماعياً وشعبياً
شبيهاً بالذي تشهده بعض الدول العربية،
وذلك رداً على الدعوات التي تواصلت عبر
موقع التواصل الاجتماعي "الفايس بوك" إلى
انتفاضة فلسطينية ثالثة.^٤

وفي حديث عن إنجاز الأساسيين كرئيس،
قال عباس: "إنجازي؟ لدي شيء واحد وهو
الأمن"، مضيفاً أنه "بعد إخفاق انتفاضتين
سابقتين أصبح ما من أحد يرغب في رؤية
المزيد من المواجهات الدامية مع إسرائيل".
وتابع: "أسألو أي شخص عمّا إذا كنا سنبدأ
الانتفاضة الثالثة. سيقولون لا.. إنهم يريدون
السلام. هذا لم يحدث قط قبل ذلك. أدرك الناس
أن أهدافنا ستتحقق من خلال الطرق السلمية".^٥

سهم في جعبة المفاوضات الفلسطينية قبل
استبدالها بجعبة أخرى تعج بسهام ستطلق في
اتجاه خيارات استراتيجية بديلة! فقد سارع
الرئيس عباس نفسه إلى تأكيد تمسكه بخيار
المفاوضات، واستبعاده بشكل حازم ومطلق
الخيارات الأخرى. وفي ضوء ذلك، يمكن فهم
السياق العام الذي تندرج في إطاره "دبلوماسية
الرسائل" والخطوات التي ستليها من خلال
البدء أولاً بحصر الخيارات المستبعدة عن طاولة
البحث لدى القيادة الفلسطينية، والتي تشمل ما
يلي:

أولاً: وقف المفاوضات

لا يبدو أن هناك خياراً آخر غير الاستمرار
في المفاوضات، في إطار فلسفة قوامها أن
"ما لا يأتي بالتفاوض يمكن أن يتحقق
بمزيد من التفاوض". وقد سبق أن أكد الرئيس
عباس أن المفاوضات هي خياره الأول
والثاني والثالث حتى في ظل ذروة ترويج ما
عُرف باسم "استحقاق أيلول". وجدّد عباس
تمسكه بالمفاوضات، حتى بعد تسليم رسالته
إلى نتنياهو، وقال أنه مستعد للتفاهم مع
نتنياهو بشأن اتفاق للسلام في الشرق الأوسط
إذا ما اقترح "أي شيء واعد أو إيجابي" في
رسالته الجوابية.^٦

ثانياً: حل السلطة أو سحب الاعتراف

بإسرائيل

لقد سارع مسؤولون فلسطينيون إلى
التوضيح أن الرسالة الفلسطينية إلى نتنياهو
لم تتضمن أي إشارة إلى خيارات تتعلق بمصير
السلطة، وأن خيار حلها ليس مطروحاً على
الرغم من أنها "لم تعد سلطة". وقال الرئيس
عباس إن الرسالة "ستتضمن شرحاً لما وصلت
إليه المسيرة السلمية منذ بدايتها حتى الآن"،

هي تحاول بكل وسائلها أن تقضي عليه، ولكن بالنسبة لنا فإن خيارنا الأول والأخير هو حل الدولتين، ونعتبر أن الاستيطان غير شرعي وسبقي غير شرعي." وأكد أنه لا يتفق مع الدعوات إلى حل الدولة الثنائية القومية، مضيفاً: "سمعت أصواتاً كثيرة تقول هذا الكلام، ورأيت بعض الإعلانات في الصحف وغيرها، أنا لا أريد أن أحجر على آراء الناس ولكن أنا مع حل الدولتين".^{٦٧}

وإذا أضيف إلى قائمة الخيارات المحظورة في التفكير السياسي الفلسطيني، الاستعصاء في مسار تحقيق المصالحة الوطنية، بما فيه إعادة بناء وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية، فماذا يتبقى من خيارات أمام الفلسطينيين سوى بقاء الوضع القائم على حاله، بما يتطلبه من حفاظ على منسوب من الاتصالات الفلسطينية - الإسرائيلية عبر الرسائل والمفاوضات غير المباشرة والتنسيق الأمني والاقتصادي، وكذلك الحفاظ على أقصى درجات "الهدوء" على خطوط التماس مع الحواجز العسكرية والمستعمرات وجدار الفصل العنصري، وفي داخل مدينة القدس، بل تكثيف الاتصالات لإقناع حكومة نتنياهو بالاستجابة لأكبر قدر من مطالب الأسرى المضربين عن الطعام قبل أن يعود قادتهم إلى موقعهم في قيادة وتوجيه الانتفاضة المقبلة، لكن هذه المرة من داخل سجون الاحتلال؟

إذاً، ما الغاية من "دبلوماسية الرسائل" إن لم تدرج في سياق مسعى جدي لتغيير المسار الذي سمح لإسرائيل طوال الأعوام الماضية بتوسيع عمليات الاستيطان والتهويد والأسرلة لفرض رؤيتها لحل لا يتجاوز الدولة ضمن الحدود الموقته، والتي تديرها سلطة يتم دفعها نحو مسار إجباري يحولها إلى وكيل للاحتلال؟ يتضح اليوم، مع وصول "دبلوماسية الرسائل" إلى نهايتها، أن الهدف لم يكن الاستعداد للتحويل نحو مسار استراتيجي بديل

رابعاً: وقف التنسيق الأمني

وهو خطوة مرتبطة بما سبق، فبقاء السلطة على حالها من حيث الشكل والدور والوظائف، يعني عملياً البقاء في دائرة المحاولات الإسرائيلية المتواصلة لتكريس السلطة كوكيل إداري وأمني واقتصادي لسلطة الاحتلال، كما أن التمسك باستمرار التنسيق الأمني، ورفعته إلى مصاف "المصلحة الوطنية الفلسطينية"، يتحولان إلى أحد متطلبات "عدم السماح" باندلاع انتفاضة جديدة. وقد وصف الرئيس عباس مجرد الحديث عن وقف التنسيق الأمني بأنه "كلام فارغ"، وقال: "عندما يكون لدينا أمن، فإن هذا لمصلحتنا، والتنسيق الأمني ليس لطرف واحد، ولكن أيضاً للأرض الفلسطينية، ونحن حريصون على التنسيق الأمني، لأننا نريد أمن المواطن الفلسطيني، وبالتالي فإن ما يقال بهذا الشأن هو برأيي، مزايدات رخيصة."^{٦٨}

خامساً: الدولة الواحدة أو الثنائية القومية

على الرغم من تعبير العديد من المسؤولين الفلسطينيين عن مخاوفهم من إمكان القضاء على أي فرصة لقيام دولة فلسطينية مستقلة في ضوء استمرار عمليات التوسع الاستيطاني في ٦٢٪ من أراضي الضفة الغربية المحتلة منذ سنة ١٩٦٧، فإن الإصرار على التمسك بما بات يُعرف باسم "حل الدولتين" يغلِق الطريق على التفكير في الخيارات الاستراتيجية في ظل انسداد الأفق أمام تحويل مشروع سلطة الحكم الذاتي المنقوص إلى دولة مستقلة على كامل الأراضي المحتلة منذ سنة ١٩٦٧، إلى جانب ضمان عودة اللاجئين إلى الديار التي هُجروا منها، وممارسة حق تقرير المصير، في أن واحد. وبهذا الصدد، قال عباس: "إسرائيل تجعل حل الدولتين غير ممكن من خلال الاستيطان،

أميركية لتعديل الرسالة وحذف فقرات منها تتعلق بالتلويح بحل السلطة، أو الحديث عن خيارات بديلة من المفاوضات.

وجاءت التطورات في الحلبة السياسية الإسرائيلية كي تمتد "ملهاة الاستحقاقات" بما تحتاج إليه من وقود للاستمرار إلى ما بعد انتخابات الرئاسة الأميركية، فالصفقة التي أبرمها نتنياهو مع زعيم حزب "كاديما" الجنرال شؤول موفاز لتأليف "حكومة وحدة وطنية" في إسرائيل، أنعشت آمال البعض في أوساط القيادة الفلسطينية بشأن إمكان نجاح عملية التفاوض على شروط المفاوضات، فيما إذا تضمن الاتفاق الائتلافي بين حزبي "الليكود" و"كاديما" بنداً ينص على "دفع عملية السلام قُدماً"، وليس التوصل إلى حل مع الفلسطينيين. وهذا "تطور" حاولت الإدارة الأميركية توظيفه أيضاً من خلال اتصال أجرته وزيرته الخارجية هيلاري كلينتون مع نتنياهو، وقالت في أثناءه إن الولايات المتحدة "تأمل بأن يقود الائتلاف الموسع في إسرائيل إلى اتخاذ خطوات لدفع محادثات السلام مع الفلسطينيين قُدماً" - بحسب مسؤول إسرائيلي رفيع - وحاولت أن تعرف "متى ينوي" نتنياهو الرد على رسالة الرئيس عباس. وأضاف المسؤول أن واشنطن "تأمل بخلق دينامية من شأنها أن تمنع أي تصعيد في الضفة الغربية قبل الانتخابات الأميركية في تشرين الثاني / نوفمبر".⁷

لكن، حتى إن لم تنجح هذه الجهود كلها في توفير متطلبات إعادة استئناف المفاوضات المباشرة أو غير المباشرة، وفق ما تطالب به القيادة بشأن وقف الاستيطان والإقرار الإسرائيلي بمبدأ "الدولتين" انطلاقاً من خط الرابع من حزيران / يونيو ١٩٦٧، فهناك سيناريو آخر يجري التلويح به لشراء مزيد من الوقت حتى الانتخابات الأميركية، وهو إعادة عقارب الساعة عاماً كاملاً إلى الوراء، أي إعادة استنساخ "استحقاق أيلول"، لكن بالتوجه هذه

في سياق الكفاح الفلسطيني، وإنما الدخول في "ملهاة" جديدة تضاف إلى سلسلة من الاستحقاقات المصطنعة لتقطيع الوقت أملاً بتحسين شروط العودة إلى المفاوضات، في انتظار متغيرات في الموقف الإسرائيلي، ونتائج الانتخابات الرئاسية الأميركية، مع السعي في غضون ذلك لتحديد الحالة الفلسطينية عن التأثر ببعوى الثورات العربية. فقد جرى ترويج استحقاقات وهمية تهدف إلى تمرير عامين من حياة الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال، بدءاً من "استحقاق أيلول" في سنة ٢٠١١ الذي انتهى بإيداع طلب العضوية الكاملة لدولة فلسطين على باب مجلس الأمن، إلى "استحقاق ٢٦ كانون الثاني / يناير"، موعد انتهاء مهلة اللجنة الرباعية الدولية لتقديم الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي تصوراتهما بشأن قضيتي الأمن والحدود من دون أن تفعل إسرائيل ذلك خلال لقاءات عمّان "الاستكشافية"، مروراً باستحقاق الرسالة التي سُلمت في ١٨ نيسان / أبريل الماضي إلى رئيس الحكومة الإسرائيلية، من دون الكشف رسمياً عن فحواها أمام الشعب الفلسطيني الذي يفترض أنها وُجّهت باسمه، قبل أن يبدأ موسم انتظار "استحقاق الرد الإسرائيلي" على الرسالة، وهو استحقاق تحكمت إسرائيل في موعد حلوله كما فعلت بتحديد موعد تسلم الرسالة الفلسطينية.

ولا يمكن اعتبار الرد الإسرائيلي نهاية المطاف في "ملهاة الاستحقاقات"، فثمة استحقاق آخر وليس أخيراً، وهو انتظار أفكار ومقترحات قال الرئيس عباس إنه يمكن أن تقدمها بعد ذلك الإدارة الأميركية التي وافقت على الرسالة الفلسطينية بعدما أدخلت عليها الدائرة الفلسطينية الضيقة التي انفردت بصوغها، عشرات التعديلات، بحسب عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير صائب عريقات، على الرغم من نفيه ممارسة ضغوط

حزبي "الليكود" و"كاديما" من أجل مواصلة سياسة فرض الوقائع على الأرض بقوة السلاح والاستيطان والجدار، وبناء خيار عسكري عدواني ربما يطال قطاع غزة ولبنان قبل إيران، في ظل سياسة فلسطينية تتلهى باستحقاقات تقطع الطريق على إمكان تبني خيارات استراتيجية تغادر مربع المفاوضات العبيثية المرتهنة شكلاً ومضموناً بالاختلال القائم في ميزان القوى، وتسعى لتغييره من خلال إعادة النظر في شكل ودور ووظائف السلطة بما يحول دون تحولها إلى وكيل للاحتلال يطيل بقاءه بدلاً من إنهائه، وتعمل على بناء خيار المقاومة الشاملة للاحتلال في "ميادين تحرير" فلسطينية في القدس ومحيطها، وعلى تخوم المستعمرات والجدار، وتستند قبل ذلك كله إلى تحقيق الوحدة الوطنية بإعادة بناء منظمة التحرير ومشروعها الوطني الجمعي للفلسطينيين جميعاً في الوطن والشتات، والاستفادة مما هو آت في المنطقة العربية من ترسيخ لقيم الحرية والعدالة والمساواة والديمقراطية التي تمثل جوهر القضية الفلسطينية من جهة، والمعادية في جوهرها لمعاني وممارسات الاحتلال والاستبداد والعنصرية التي تمثلها إسرائيل من جهة أخرى. ■

المرّة إلى الجمعية العامة في دورتها المقبلة بطلب منح فلسطين وضعيّة الدولة غير العضو (المراقبة)، وهو مسعى قد لا تعارضه الإدارة الأميركية إذا اعتمد مضمون "المبادرة الفرنسية" التي طُرحت السنة الماضية، أي الاكتفاء بالحصول على مكانة شبيهة بالفاتيكان في الأمم المتحدة من خلال الجمعية العامة، من دون الانتقال إلى طلب عضوية فلسطين الكاملة في الوكالات والأجهزة التابعة للأمم المتحدة، وفي مقدمها المحكمة الجنائية الدولية، على غرار ما حدث في منظمة "اليونسكو". وهكذا، تُستكمل دائرة "استحقاق أيلول" التي بدأت السنة الماضية بطلب عضوية جديد أقل مستوى ينتهي في الخريف المقبل، ليبدأ الدوران في ملهاة جديدة تبدأ بانتظار استحقاق الانتخابات الأميركية، ثم تسلم الرئيس الأميركي المنتخب مهمات منصبه في البيت الأبيض في كانون الثاني / يناير المقبل، قبل بدء ملهاة جديدة تتوّج بانتظار استحقاق الانتخابات الإسرائيلية في خريف سنة ٢٠١٣. غير أن ثمن الحفاظ على الوضع الراهن بالاستحقاقات المصنعة في سياق السياسة ذات الطابع الانتظاري، سيكون باهظاً جداً، فمثل هذا الوضع يمكن ننتياها من توفير أقصى درجات الاستقرار لحكومة الصفقة بين

المصادر

- ١ "القدس العربي"، ٩/٥/٢٠١١.
- ٢ "القدس العربي"، ٦/٤/٢٠١٢.
- ٣ موقع "الإمارات اليوم" الإلكتروني، ٢١/٤/٢٠١٢.
- ٤ "القدس العربي"، ٩/٥/٢٠١١.
- ٥ "الأيام" (رام الله)، ١٦/٤/٢٠١٢.
- ٦ المصدر نفسه.
- ٧ وكالة "معاً" الإخبارية، ١١/٥/٢٠١٢.